

الفكر اللساني



♦♦ مجلة علمية محكمة
في العلوم اللغوية التراثية
واللسانيات الحديثة

مجلة الفكر اللساني - علمية محكمة - تصدر عن مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية - كلية الآداب منوبة

أفريل / نيسان

2022

مجلة «الفكر اللساني»
مجلة علمية محكمة ومتخصصة

التّرادف الصّيفي والاسترسال بين المعجميّة النظريّة والقاموسيّة مصادر الثلاثي المجرد نموذجاً

أ.د. عواطف السمعلي الزواري

كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة

ملخص

يقدم الدرس المعجمي الحديث مقاربات جديدة لمعالجة ما يبدو ظاهرياً شاذاً، ويطرح رؤى متجددة هي آليات تفسّر بنية المعجم وانتظامه. ونريد في هذا العمل أن نستأنس بأسس النموذج الوصلي لمعالجة مظهر من مظاهر الترادف الصّيفي وهو المصادر المتعددة المتصلة بالأصل الجذعي الرئيسي الثلاثي وقد لاحظنا أنّ اختلافها من قاموس إلى آخر يوهّم بالاعتباطيّة والشذوذ. لذلك بحثنا في القيود القواعديّة وهي في الأصل مبررات لسانيّة كفيّلة بردّ الشذوذ الظاهريّ إلى الانتظام الخفيّ من جهة، كما بيّنا ضرورة تسلّح القاموسيّ بفرش معجميّ نظريّ يمكنه من معالجة المدخل القاموسيّ، وهو ما يدعم أطروحة الاسترسال بين المعجميّة النظريّة والقاموسيّة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح: التّرادف الصّيفي، الانتظام المعجمي، العلاقات الاستبدالّيّة، مدخل قاموسيّ، الاسترسال، النظريّة المعجميّة.

Abstract

Modern lexical lesson provides new approaches in order to treat what appears to be ostensibly anomalous. And these are mechanisms which explain the structure and the regularity of the lexicon. In this work ; we want to establish the basis of the connective model to handel one aspect of the synonymous formula which consist in the multiple sources that are connected to the original triple stem.

We have also noticed that the difference from one dictionary to another deludes us into and related to arbitrariness and anormaly. That's why we have examined the grammatical restrictions which are originally linguistic justifications. These have the ability to transform virtual /apparent anormaly into the hidden regularity on the one hand. And we have explained the necessity of arming the dictionary with lexical hypothese so as to treat the dictionary entry that supports the thesis of the continiuty between theoretical lexicography and the lexical dictionary on the other hand.

Keywords Synonymous formula, Lexical regularity, Substitution relations, Dictionary entry, Continuity, Lexical theory.

1. التمهيد

يتنزل بحثنا في إطار عامّ هو إطار معجميّ شكليّ نعالج فيه أحد أضرب العلاقات الشكليّة وهي العلاقات الاختلافيّة الصرفيّة المتعلّقة بالوجه الداليّ للوحدات المعجميّة الذي يجمع بين مكّونين هما المكّون الصوّتيّ والمكّون الصّرفيّ، لذلك تكون العلاقات الشكليّة إمّا علاقات صوتية (Relations phonétiques) أو علاقات صرفيّة (Relations morphologiques).

واهتمامنا في هذا البحث بالعلاقات الصّرفيّة يندرج في مسعى أشمل يعني به الدّرس المعجميّ الحديث ويهدف إلى الكشف عن تجلّيات الانتظام العلائقيّ بين الوحدات المعجميّة، وهو مظهر من مظاهر نظاميّة المعجم وبنيّته. على أنّ عقد هذه العلاقات يستوجب أن تكون الوحدات المعجميّة كيانات لغويّة مستقلة لها خصائصها التميّزيّة المباشرة (خصيصة التّأليف الصوّتيّ وخصيصة البنية

الصّرفيّة وخصيصة الدلالة) التي تمكّنها من الاندراج المقوليّ المعجمي. ونحن نريد من خلال هذا البحث الكشف عن البناء العلائقيّ المنتظم في مظهره التّرادفيّ الصّيغيّ استناداً إلى خصيصة البنى الصّرفيّة، وهي في العربيّة أنماط صيغيّة لا تخرج عنها المفردات إلّا ما كان منها مقترضاً، وذلك استناداً إلى نموذج تمثيليّ جزئيّ اخترنا أن يكون المصادر المتعلّقة بالثلاثيّ المجرّد لتعدّدها واختلافها من قاموس إلى آخر. وقد استوجب منا بلوغ غاية البحث في التّرادف الصيغيّ بين النظرية المعجميّة والقاموسيّة تقسيم العمل إلى أربعة عناصر: الأوّل أقمناه على ضبط مفاهيميّ، أمّا الثاني فخصّصناه للكشف عن تجلّيات التّرادف في مقولة الاسم ومقولة الفعل ومقولة الصفة، أمّا الثالث فعرضنا فيه القيود القواعديّة العامّة والخاصّة التي تبرّر نظاميّة التّرادف الصّيغيّ وذلك تمهيداً للعنصر الرّابع والأخير الذي اقترحنا فيه معالجة التّرادف الصّيغيّ المصدريّ في إطار الاسترسال بين المعجميّة النّظريّة والقاموسيّة من خلال نماذج تمثيليّة جزئيّة.

2. الضبط المفاهيمي

نرى أنّ البحث في التّرادف الصّيغيّ بين المعجم النّظري والقاموسيّة يتطلّب ضبطاً مفهوميّاً دقيقاً لمصطلح التّرادف الصّيغيّ وفصلاً منهجيّاً واضحاً بين المعجميّة النّظريّة والقاموسيّة، ولن نطيل الحديث في هذا الفصل لأنّه غدا من بديهيات الدّرس المعجميّ الحديث.

لن نقف خلال الضبط المفاهيميّ الذي نروم معالجته في هذا العنصر على الجدل الاصطلاحيّ، ولن نتبع آثار هذا الجهاز الاصطلاحيّ في المدوّنة اللّغويّة العربيّة القديمة التي لم يتبلور فيها الجهاز الاصطلاحيّ تبلوراً واضحاً، بل الهدف الذي نرمي إليه هو تحديد المفاهيم في علاقتها بالمصطلحات المذكورة. والمقصود بالمعجميّة النّظريّة العلم الذي يدرس المفردة المستقلّة بذاتها عن السّياق التّركيبيّ، ف«تبحث في الوحدات المعجميّة العامّة من حيث هي كيانات مجرّدة ومعقّدة، لها مكوّناتها وأصولها واشتقاقاتها ودلالاتها وخصائصها

التمييزية⁽¹⁾. أمّا القاموسية - (Dictionnaire) فهي تطبيق نظريّ على القواميس من حيث مداخلها المعجمية التي تحقّق وجودها في الاستعمال اللّغويّ، لذلك عدتّ القاموسية علماً تطبيقياً هدفه إنجاز القواميس وموضوعه البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية.

مع هذا التّباين المفاهيمي يبدو المصطلحان المذكوران منفصلين إلّا أنّ الواحد منها متّصل بالآخر في نطاق علاقة التّضمّن «فالقاموس امتداد للمعجم وليس هو بمستقلّ عنه (...)» لذلك فإنّ القاموس لا يكون إلّا جزئياً، لكنّه - على جزئيّته - منتم إلى المعجم لأنّه جزء مستخرج منه⁽²⁾. والجامع بين العلمين هو أنّهما يتّخذان الوحدات المعجمية المستقلة بذاتها عن السّياق التركيبيّ مادّة دراسة كما أنّ علاقة الاسترسال واضحة جليّة بين العلمين ذلك أنّ القاموسية تستثمر نتائج المعجمية النظريّة ولمعالجة عناصر النّصّ القاموسيّ، وقد اخترنا أن ندرس هذه المسألة في إطار ما يسمى بالتّرادف الصّغيّ، وتحديد الصّيغ المصدرية من الثلاثيّ المجرد.

التّرادف الصّغيّ أو التّرادف الصّغيمي وحدة مصطلحية مركّبة من مصطلح ترادف⁽³⁾، (Synonymie) والمقصود به علاقة الاتّفاق والاتّلاف الدلاليّ مقابل الاختلاف الشكليّ بين المفردات. فالتّرادف عند اللّغويين المحدثين هو عبارة عن «ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتّبادل فيما بينها في أيّ سياق»⁽⁴⁾. أمّا الصّيغة فهي القالب الشكليّ و«تشمل كلّ مكّونات الكلمة سواء كانت أصولاً

(1) ابن مراد، مسائل المعجم، 1997، ص 79.

(2) ابن مراد، من المعجم إلى القاموس، 2010، ص 114.

(3) نشير إلى أنّ ظاهرة التّرادف واقعة بين قطبين منكر ومؤيّد. ومن بين منكريه نذكر ابن عباس وقد أتبع في ذلك رأي أستاذه ابن الأعرابي وكذلك ثعلب ابن فارس، أما لغويو الغرب فقد كادوا يجمعون على إنكاره من ذلك أن بلومفيلد يرى في الاختلاف الصوتيّ اختلافاً دلاليّاً. أمّا بالنسبة لمؤيّدَي ظاهرة التّرادف فنذكر الفراء وابن جنى الذي اعتبره دليلاً على شرف اللّغة.

(4) بشر، دور الكلمة في اللّغة، 1962، ص 119.

أو زوائد وتتغيّر الصّبيغة كلّما طرأ على ترتيب الأصوات تغيير وتستعمل «الفاء والعين واللام» لتمثيل هيئة الكلمة المشتركة بين الكلمات»⁽⁵⁾.

ونحن إذ نجمع بين مصطلحي الترادف والصّبيغة فلنرى نعبّر به عن الصّبيغ المختلفة والمتعدّدة التي تستوعب نفس المادّة الجذريّة لا في إطار الانتماء إلى نفس المقولة المعجميّة⁽⁶⁾، فقط بل في إطار الانتماء إلى نفس الجزء المقوليّ، أي أنّ المفردات التي تجسّد الظاهرة المعجميّة التي نتناولها بالدرس هي مفردات تشترك في ثلاث خصائص تمييزيّة هي خصيصة الانتماء المقوليّ وخصيصة التّأليف الصوتي وخصيصة الدّلالة، لكنّها تختلف في خصيصة واحدة هي خصيصة البنية الصّرفية باعتبار أنّ البنى الصّرفيّة في العربيّة هي صياغم أو أنماط صيغيّة نموذجيّة⁽⁷⁾.

يعنى هذا أنّ المفردات التي يتجسّد فيها التّرادف الصّيغيّ تظهر اختلافا علائقيّاً على مستوى الصّبيغ الصّرفيّة مقابل تطابق تامّ على مستوى التّأليف الصّوتيّ ومستوى الانتماء إلى الجزء المقوليّ ومستوى الدّلالة. «ونعني بالصّبيغ المترادفة الصّبيغ المتعدّدة التي تكون للمفردة الواحدة وبلغة لسانية حديثة: مجموع الصّياغم التي تتناوب في التعبير عن مفردة واحدة تنتمي إلى جزء من أجزاء مقولة معجميّة»⁽⁸⁾. ومن أمثلة الصّبيغ الصّرفيّة المترادفة نذكر «فِعَالٌ» في مثل «عِتَابٌ» و«مُفَاعَلَةٌ» في مثل «مُعَاتَبَةٌ»، فالمفردتان «عِتَابٌ» و«مُعَاتَبَةٌ» تشتركان في الانتماء إلى نفس الجزء المقوليّ وهو المصدر من المزيد، وتشتركان في نفس التّأليف الصوتيّ وهو المادّة الجذريّة (ع.ت.ب)، كما تشتركان في نفس الدّلالة إلاّ أنّ الاختلاف حاصل في النمط الصّيغيّ، فالنّظام العلائقيّ يتجلّى في مستوى البنية

(5) الشريف، مظاهر من انتظام المعجم، 2015، ص 164.

(6) المقولات المعجميّة خمس هي: الاسم والفعل والصفة والظرف والحرف. ونحن نتحدّث عن صيغ صرفية إلاّ في علاقة بالمقولات الثلاث الأولى أي مقولة الاسم ومقولة الفعل ومقولة الصّفة.

(7) ينظر ابن مراد، مقدّمة لنظريّة المعجم، 1997، ص 284 الحاشية.

(8) شندول، الصّرف العربيّ بين المقاربات اللّغويّة القديمة والمقاربات اللّسانية الحديثة، 2015، ص 215.

العميقة أي القالب الشكلي المجرد الذي استوعب مادة الجذر، فقد تمّ إحلال المادة الجذرية في الصيغ «ب» عوضاً عن الصيغ «أ» مع المحافظة على نفس الدلالة ونفس الانتماء إلى الجزء المقولي.

وعملية الاستبدال الصيغية هذه التي تتم دون تغيير المادة الجذرية ولا الجزء المقولي ولا الدلالة هي التي تبيح الحديث عن ترادف صيغي أو صيغي بما أنّ الترادف ينطوي على قابلية التبادل، والعلاقة تمثل لها الهدف الواحد الذي تتعدّد طرق الوصول إليه، فيُستبدل أحدها بالآخر، والهدف الذي نقصده هنا هو الذي يحدده جاكيسون في خطاطته المشهورة وهو الوظيفة التواصلية للغة. «وتوهم عملية الاستبدال، إذن بأن الحقيقة واحدة [...] حين يتمّ إبدال صيغ بأخر لكن في واقع الأمر كلّ شيء قد تغيّر. فالحقيقة هي حقيقة أخرى في بعدها الخفيّ والمجردتت عن طريق الاستبدال الصيغي. والصيغ المرادف هو الذي صنع تلك الحقيقة المجاورة»⁽⁹⁾. ويترتب عن الترادف الصيغي تعدّد صيغي ذلك أنّ الأنماط الصيغية المتعددة المنتمية إلى نفس الجزء المقولي تستوعب نفس المادة الجذرية لتعبّر عن الدلالة الواحدة⁽¹⁰⁾.

يستفاد بالبداية ممّا تقدّم أنّ البحث في الترادف الصيغي أو الصيغي يتخذ الوحدات المعجمية مادة أولية للدراسة، ذلك أنّ الصياغ تمثل أحد مكوّني الوجه الداليّ في المفردة، ومن هذا المنطق نرى أننا لا نحتاج إلى كبير عناء لإثبات انتماء البحث إلى النظرية المعجمية بما أنّها نظرية مفردات كما يقول إبراهيم بن مراد في جلّ كتاباته. ومسيرة لمساعي الدرس المعجمي المعاصر الرامية إلى إبطال القول باعتبارية المعجم مقابل إثبات بنيته وانتظامه نعمل في هذا البحث على تأكيد انتظام جزء من المعجم استناداً إلى ظاهرة الترادف الصيغي.

(9) م. ن، ص 222.

(10) ونميّز في هذا المستوى بين الترادف الصيغي والاشترك الصيغي، إذ أنّهما يسيران في اتجاهين متعاكسين فمقابل كثرة الصياغ وأحادية المادة الجذرية والانتماء المقولي والدلالة في الترادف الصيغي فإنّ الاشتراك الصيغي يكشف عن أحادية الصيغ المنتمي إلى أكثر من انتماء مقولي والمعبر عن أكثر من دلالة.

3. تجليات التّرادف الصّيغيّ في المقولات المعجميّة

إنّ ارتباط التّرادف الصّيغيّ بالوحدات المعجميّة يجعل تجلياته تتعدّد بتعدّد الانتماءات المقوليّة للوحدات المعجميّة التي تستوعبها الصّياغم، وبما أنّ الوحدات المعجميّة الخاضعة إلى القيود الصّيغيّة هي تلك التي تنتمي إلى مقولة الاسم ومقولة الفعل ومقولة الصفة، فنحن لا نعدم وجود هذه الظّاهرة في كلّ جزء مقوليّ ينتمي إلى إحدى المقولات الرئيسيّة التي ذكرنا.

1- تجليات ترادف الصّيغ الفعليّة

من أمثلة التّرادف الصّيغيّ في مقولة الفعل نذكر: ترادف الصيغمين الفعلين المجرّدين «فَعَلَ» و«فَعِلَّ» بكسر العين وضمّها في استعابهما للمادّة الجذريّة (ب.ط.ن)، فيكون الفعلان المجرّدان «بَطِنَ» و«بَطُنَ» حاملين لنفس المعنى هو «عظم بطنه»⁽¹¹⁾.

ومن أمثلة ترادف الصياغم الفعليّة المجرّدة أيضا نذكر ترادف الصّيغمين «فَعَلَ» بفتح العين و«فَعِلَّ» بكسر العين كما في «أَبَهَ» و«أَبِهَ»⁽¹²⁾. والمفردتان تشكران في دلالة واحدة وهي «فَطِنَ للشّيء».

ب- ترادف صيغ الصّفات

من الصيغ المترادفة في الجزء المقوليّ «الصّفات المشبّهة» نذكر ترادف الصيغمين «فَعِلَّ» و«فَعِيلٌ» كما في «حَشِنٌ» و«حَشِينٌ». ومن أمثلة ما نذكر من الصّيغ المترادفة في صيغ المبالغة الصّيغمين «فَعِيلٌ» و«فَعَالٌ» كما في «عَلِيمٌ» و«عَالَمٌ».

ج- ترادف صيغ الأسماء

من الأجزاء المقوليّة في مقولة الاسم نذكر المصادر وهي نوعان حسب الأصول الاشتقاقية، إمّا مصادر من أصول فعليّة مزيدة أو مصادر من أصول

(11) معجم اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الكبير، 2006، ج2، ص393.

(12) م. ن، ج1، ص58.

فعلية مجردة. وكثيرا ما تشيع ظاهرة الترادف الصيغي في مصادر الأصول الفعلية المجردة فنجد:

- الترادف الصيغي الثنائي ومن أمثلته «فَعَلٌ» و«فُعُولٌ» كما في «رَسَبٌ» و«رُسُوبٌ»⁽¹³⁾ وهما مصدران من «رَسَبَ».
- الترادف الصيغي الثلاثي ومن أمثلته «فَعَلٌ» و«فَعَالٌ» و«فُعُولٌ» كما في «رَزَمٌ» و«رُزَامٌ» و«رُزُومٌ» وهي مصادر من الأصل الفعلي «رَزَمَ».
- الترادف الصيغي الرباعي كما في «فَعَالَةٌ» و«فِعَالَةٌ» و«فَعْلٌ» و«فِعَالٌ» ومنها «رِضَاعَةٌ» و«رِضَاعَةٌ» و«رَضَعٌ» و«رِضَاعٌ» وهي مصادر مصوغة نفس الأصل الجذعي الفعلي الرئيسي «رَضَعَ»⁽¹⁴⁾.

إنّ شيوع ظاهرة الترادف الصيغي في جلّ الاجزاء المقولات المعجمية يطرح العديد من الاشكاليات فهل تجسّد هذه الظاهرة المدروسة مجرد إطناب أدائي؟ وهل هي شاهد على الاعتباطية وعدم الانتظام؟ أم أنّ للترادف الصيغي مبررات لسانية تدعم وجوده وتثبت انتظام المعجم من خلاله؟

4. انتظام الترادف الصيغي والمبررات اللسانية

نريد من خلال هذا العنصر معالجة الترادف الصيغي معالجة لسانية معجمية تنتهي بنا إلى تفسير هذا النظام العلائقي الصيغي وتبرير الصلة الترابطية بين الصيغ المترادفة، ونحن في هذا نهج منهج الدرس المعجمي الحديث الباحث عن الانتظام الخفي في إطار الفوضى الظاهرية والساعي إلى تقنين ما قد يبدو من انزياحات، ذلك أنّ التقنين والتقييد هما السبيل الأوحّد لإثبات الانتظام والقياسية وتبرير الشذوذ والاعتباطية الظاهريين. ويتطلب منا هذا المشغل تقسيم القيود القواعدية بعد استقصائها إلى قيود قواعدية عامة وأخرى خاصة.

(13) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ج1، ص355.

(14) م. ن، ج1، ص363.

1.4 القيود القواعدية العامة

هي قواعد شاملة تحكم الأنظمة اللغوية وتبررها، لا تختص بها لغة دون أخرى وهي من الضروريات شبهها سوسير بقواعد لعبة الشطرنج⁽¹⁵⁾، ونحن نرى أن مشغلنا في هذا البحث وهو إثبات قياسية الترادف الصيغي وانتظامه ليس بمنأى عن هذه القيود القواعدية العامة التي ارتأينا تفرعها إلى قيدتين اثنتين كل منهما يفضي إلى الآخر ويكمله، الأول هو التطور اللغوي الحتمي، والثاني هو التباين اللهجي.

1- التطور اللغوي الحتمي

تخالف هذه القاعدة الفرعية منهج المحافظين الذين يعتبرون اللغة توقيفا، أما أنصار هذا الرأي فيرون أن التطور يحدث في المدلول كما يحدث في الدال فيتم استبدال الدال «أ» بالدال «ب» ويبقى المدلول ثابتا، إلا أن الاستبدال الدالي الذي ندرس لا يحدث في مستوى التأليف الصوتي بل في مستوى البنى الصرفية وهي في العربية صياغم، والمفردات هي المجسمة لهذا الاستبدال الصيغي، فعندما تطرأ صيغة جديدة تجري في الاستعمال دون أن يكون مصير الأولى الإهمال، لذلك ينشأ عن هذا التعدد الصيغي ترادف صيغي وهو ما يكسب اللغة مرونة وطواعية تستطيع من خلالها أن تتأقلم مع المستحدث.

ب- الاختلاف اللهجي

هو من القواعد العامة التي لا تخلو منها أي لغة من اللغات، ذلك أن المجموعة اللغوية الصغرى «أ» قد تميل إلى إحلال المادة الجذرية الواحدة قالبا صيغيا معيناً مخالفا للقالب الصيغي الذي تُصمِّمُهُ المجموعة اللغوية الصغرى «ب» نفس المادة الجذرية، وبتزامن استعمال المفردة بصيغتيها المختلفتين في إطار نفس المجموعة اللغوية الواحدة ينشأ الترادف الصيغي من رحم الاختلاف اللهجي الآني (Synchronique) وقد سمي العرب الاختلاف اللهجي لغات وفي هذا

يقول أبو عمر بن العلاء «أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»⁽¹⁶⁾. ويقول مصطفى الغلاييني متحدّثاً عن الاختلاف اللهجي «قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح»⁽¹⁷⁾.

ومن أمثلة الاختلاف اللهجي الآني الذي نتج عنه ترادف صيغيّ نذكر ترادف الصيغمين المصدريين «فعل» و«فُعول» مما كان من الأصول الجذعيّة الرئيسيّة على «فعل»، وذلك لأنّ الصيغم الأوّل هو لهجة في نجد أمّا الثاني فهجة حجازيّة وفي هذا يقول ابن سعيد المؤدّب نقلاً عن الفراء «إذا ورد عليك فعل واقع من فعل يفعل أو فعل يفعل ولم تسمح له بمصدر فاجعل مصدره على (الفعل) أو على (الفُعول). فالفعل مذهب أهل نجد والفُعول مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباؤه. هذا قول الفراء»⁽¹⁸⁾.

لم يعيننا من عرض القاعدتين العامتين الفرعيتين السابقتين إلاّ تبرير الترادف الصيغي، وردّه إلى النظاميّة بما أنّه لا يخرج عن القواعد اللغويّة العامّة، ولا يحدد عن منزع الاتجاه السلوكي الذي يرى اكتساب اللّغة خضعا لمنطق العادة اللغويّة الشائع، فكلّ سلوك لغويّ شاع سواء بفعل التطوّر الزمنيّ أو الاختلاف اللهجيّ الآنيّ قد يزامن في استعماله القديم ينتج عنه ترادف وهو في بحثنا هذا ترادف صيغيّ يتجسّد في بنية سطحيّة هي المفردات، وتعزّز هذا المنزع السلوكيّ الوظيفة الأساسيّة للغة وهي التّواصل.

2.4 القيود القواعديّة الخاصّة

هي قواعد تختلف من لغة إلى أخرى باختلاف طبائعها، وليست هذه القواعد الخاصّة منفصلة عن القواعد العامّة، ذلك أنّها تكملها بالسيطرة على العناصر اللغويّة المحسوسة. وقد رأينا أن تفرّيع هذه القيود القواعديّة الخاصّة إلى فرعين قيود صوتيّة وقيود شكلية دلالية وقيود دلالية يخدم مشغلنا في هذا العمل، وهو

(16) السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 1986 ج 1، ص 184-185.

(17) الغلاييني، نظرات في اللّغة والأدب، 1972، ص 21.

(18) المؤدّب، دقائق التّصريف، 2004، ص 44-45.

— كما أسلفنا الذّكر — تبرير انتظام ظاهرة التّرادف الصيغي في إطار مشغل أعم هو تبرير الانتظام المعجميّ.

أ- القيود الصوتيّة

تتعلّق القيود الصوتيّة أساسا بالتّأليف الصّوتيّ للأصل الجذعيّ الفعليّ، فتَرادُفُ الصّيغ المصدريّة يتكثّف خاصّة عند الاشتقاق من المعتلّ أو المضاعف، والأرجح أنّ ذلك عائد إلى الميل إلى تحقيق المجهود الأدنى، ذلك أنّ حرفي اللين والتضعيف يكلفان الجهاز النطقيّ عناء لذلك «فالموادّ الصّوتيّة تفرض وجهة أخرى لذلك النّظام الذي يفرضه القياس»⁽¹⁹⁾

ب- القيود الشّكليّة الدلاليّة

لشرح هذا الضرب الثاني من القيود القواعديّة الخاصّة بتبني جهازا نظريّا هو النّمودج الوصليّ (Le model associatif)⁽²⁰⁾ الذي يسعى أصحابه إلى تبرير الانزياحات الظاهرية قصد الكشف عن النّظام التّسقيّ الذي يحكم تولّد الوحدات المعجميّة والعلاقة بينها، وذلك بربط علاقة جدليّة بين البنية الدلاليّة للمفردة المصوغة صرفيا وبنيتها الشّكليّة وهي في العربية «أنماط صيغيّة ذات دلالات عامّة مرتبطة بها»⁽²¹⁾، ممّا يجعل «معنى المفردة المصوغة ممكنا من خلال بنيتها الصرفيّة»⁽²²⁾. يعني هذا أنّ الوصليين يعتبرون «العلاقة الاشتقاقية تؤدّي بالضرورة وظيفة صرفيّة وأخرى دلاليّة»⁽²³⁾، ونرى أنّ

(19) نور الدين، المصدر في اللّغة العربيّة من خلال نصّ حديث، 1975، ص 44.

(20) تمثّل هذا النّمودج الفصليّ مجموعة من اللّسانيّين من أبرزهم دانيال كوربان Corbin وDanelle وفريق بحثها بيار كوربان Perre Corbin وجورجات دال Dal Georgette ومارتين

تامبل Martin Temple وغيرهم من الذين تشرف عليهم في جامعة ليل Lille.

(21) ابن مراد، الصيغيّة المعجميّة، 1997، ص 136.

(22) Corbin(D), Morphologie, 1987, P221.

(23) م. ن، ص 229.

لهذه المقاربة الوصلية جذورا في الموروث العربي فضلا عن اهتمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة بها بضبط معان معينة لبعض الصيغ المصدرية⁽²⁴⁾.

لن يتجلى أثر القيد الفرعين من القواعد الخاصة بوضوح إلا من خلال نماذج تمثيلية بما أن عملها يظهر على العناصر اللغوية المحسوسة، أي أن هذه القواعد لها قيمة إجرائية. وليس ما يعيننا في هذا العمل استعراض القيود القواعدية بل بيان كيفية اشتغالها، وليس هذا بمطلب قصي المنال إذا دعّمنا ما انتهينا إليه من هذا العرض النظري واختبرناه ودققناه بنماذج تمثيلية وهو ما يدفعنا إلى مواصلة البحث سعيا إلى تحقيق هذا المبتغى.

وقد آثرنا أن يكون المصدر المتصل بالأصل الجذعي الفعلية الثلاثية خيارنا النموذجي الجزئي، واختيارنا هذا هو اختيار واع يعود أساسا إلى كثافة حضور ظاهرة الترادف الصيغي في إطار هذا الجزء المقولي من مقولة الاسم. وقد اتخذنا من المصادر وتحديد مصادر الأصول الجذعية الرئيسية على وزن «فعل» نموذجا لكثرة استعمالها المؤدي إلى كثرة التصرف فيها. كما اخترنا أن نستقي نماذجنا التمثيلية الجزئية السالفة الذكر من قاموسين هما: «معجم الغني الزاهر» و«المعجم الوسيط»⁽²⁵⁾.

وانتقاء نماذجنا الممثلة لظاهرة الترادف من مدونة قاموسية يخدم منهجية بحثنا وأهدافه الرامية إلى إثبات ما بين المعجمية النظرية والقاموسية من استرسال، خاصة أن ذكر المشتقات ومنها المصادر المتصلة بالمدخل القاموسي الفعلية يعدّ من عناصر بنية التعريف القاموسي⁽²⁶⁾.

(24) لمزيد التعمق ينظر السمعلي الزواري، دور المكوّن الصرفي في انتظام المعجم، النصراوي، الأنماط الصيغية ودلائلها في المعجم، ص 181-233.

(25) - لقد اخترنا «المعجم الوسيط» لأنه عمل جماعي صادر عن مؤسسة علمية هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة. أمّا «معجم الغني الزاهر» لللساني المغربي عبد الغني أبو العزم فقد وقع عليه اختيارنا لأنه آخر القواميس التي وقعت بين أيدينا. كما أنه بين القاموسين فترة زمنية تناهز ثلاثة عقود.

(26) - لمزيد التعمق في عناصر بنية التعريف القاموسي ينظر ابن مراد، من المعجم إلى القاموس، 2010، ص 122-123.

ولا يعيننا في الاسترسال بين المعجميّة النظريّة والقاموسيّة إلاّ ما نحن بحاجة إليه لإبراز مدى إثراء التّرادف الصّيغيّ للغة في كنف الانتظام والقياسيّة والبنيّة، فهو ليس مجرد إطناب آدائيّ لا يراعي القيود القواعديّة للغة فيعكس الفوضى والاضطراب.

5. التّرادف الصّيغيّ في مصادر الثلاثيّ المجرد من «المعجم الوسيط» إلى «معجم الغنيّ الزاهر» والاسترسال بين المعجميّة النظريّة والقاموسيّة

إنّ نظرة عجلية على أحد عناصر بنية نصّ التعريف في القاموسين - المعجم الوسيط و«معجم الغنيّ الزاهر»- ، وتحديدًا العنصر المتمثّل في إدراج مداخل فرعيّة تحت المدخل القاموسيّ واهتمامنا في هذا البحث منصبّ - كما هو معلوم- على مصادر الأصول الجذعيّة الفعليّة الرئيسيّة، يجعلنا نقف على ملاحظتين أساسيتين هما:

أ- تعدّد المقابلات المصدرية للمدخل القاموسيّ الفعليّ وهو ما يعكس ترادفا صيغيّا.

ب- المصادر المتعلّقة بنفس المدخل القاموسيّ تختلف من « المعجم الوسيط» إلى «معجم الغنيّ الزاهر».

إنّ الأصل في مصادر بنات الثلاثة سواء في ذلك المتعدّية أو اللاّزمة هو «فعل» وفي هذا يقول سيبويه «ما جاء على فعَل أصله عندهم الفَعْل في المصدر»⁽²⁷⁾. ويذهب جلّ الباحثين هذا المذهب، ومنهم نور دين عزيزة الذي يعتبر أنّ «فعل هي في الغالب صيغة المصادر المشتقة من فعل ثلاثيّ مجرد تتحرّك عينه»⁽²⁸⁾. ونحن نرجع قياسيّة «فعل» إلى قصر البنية المقطعيّة فيها التي لا تتجاوز المقطعين فضلا عن أهميّة الفتحة بعد الفاء لخفتها « فللفتحة أهميّة بعد الفاء (في أوّل الصّيغة) إذا

(27) سيبويه، الكتاب، ج4، ص45.

(28) نور الدين، المصدر في اللغة العربيّة، 1975، ص82.

كانت هذه مبدوءة بمقطع منغلق»⁽²⁹⁾، وهو ما يفسّر عدم امتناع «فَعَل» من جميع مصادر المدخل القاموسية الفعلية المفتوحة العين، ومن أمثلة المصادر الواردة على فَعَل نذكر:

- رَسَعَ، رَسَعٌ⁽³⁰⁾

- رَدَّه، رَدَّه⁽³¹⁾

- رَجَمَ، رَجَمٌ⁽³²⁾

نرى أنّ قصر البنية المقطعية للصيغة المصدرية «فَعَل» وخفتها قد مهّدا السبيل للتصّرف فيها فدخلت صيغ مصدرية أخرى عليها لترادفها، وما يدعم هذا الرّأي هو ارتباط أكثر من نمط صيغيّ مصدرّي يكون «فَعَل» أحدها بالمدخل الفعلّي القاموسيّ الواحد، ولا يمكن إرجاع هذا التّرادف الصّيغيّ إلى الاعتباريّة، وهذا ما يجعلنا نفترض أنّ القاموسيّ واع بأنّ النّمط الصّيغيّ «فَعَل» هو الأصل وجميع الأنماط الصّيغيّة الأخرى التي صيغت وفقها المصادر المتّصلة بنفس المدخل القاموسيّ هي مرادفات صيغيّة ل«فَعَل» لا تنمّ عن فوضى واعتباطيّة بل عن انتظام، بما أنّها قابلة للتبرير اللّسانيّ الذي نعتبره بمثابة التمهيد النظريّ الذي يجب أن يلمّ به القاموسيّ حتى يتمكّن من إدراج المدخل الفرعية - وهي المتمثلة في مصادر المجرّد في بحثنا هذا - تحت المدخل القاموسيّ في بنية نصّ التعريف القاموسيّ، إدراجا واعيا يستعين فيه بالمعجميّة النظريّة، فيكون القاموس امتدادا للمعجميّة النظريّة.

1.5 حاجة تبرير التّرادف الصّيغيّ إلى الاسترسال

إنّنا سنكشف عن مظاهر الاسترسال بين المعجميّة النظريّة والقاموسية في ما سيأتي من هذا البحث، فلن يكون لنا من مشغل في ذاك الإطار إلّا معالجة

(29) ميلاد، المصدر في اللّغة العربيّة، 1975-1976، ص 32.

(30) مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ص 356.

(31) م. ن، ج 1، ص 3352.

(32) م. ن، ج 1، ص 345.

انتظام التّرادف الصّيغيّ. وقد رأينا أنّ تصنيف النّماذج التّمثليّة الجزئيّة وفق ما يقتضيه إثبات انتظامها من مبرّرات سواء كانت شكلية دلالية أو دلالية تتعلّق بلزوم الأصل الجذعيّ الفعليّ وتعديته أو شكلية تتعلّق بالمكوّن الصّوتيّ خاصّة، يدعم هدفنا الثنائيّ.

أ- المبرّرات الشّكلية الدلالية للتّرادف

من النّماذج التّمثليّة الجزئيّة للأنماط الصّيغيّة المصدرية التي وردت في مدوّنتنا مرادفة للنّمط الصّيغيّ المصدريّ «فَعَلٌ» والتي يقتضي تبرير انتظامها الاحتكام إلى القيود القواعدية الشّكلية الدلالية نذكر:

- أ - النّمط الصّيغيّ المصدريّ «فَعِيلٌ» في مثل: أدّ، أَدًّا وأدِيدًا⁽³³⁾.
- ب - النّمط الصّيغيّ المصدريّ «فِعَالَةٌ» في مثل: أمرّ، أَمْرًا وإِمَارَةٌ⁽³⁴⁾.
- ج - النّمط الصّيغيّ المصدريّ «فَعَالٌ» في مثل: أبّ، أبًا وأبَابًا⁽³⁵⁾.
- د - النّمط الصّيغيّ المصدريّ «فِعَالٌ» في مثل: أبّق، أبّقا وإِبَاقًا⁽³⁶⁾.
- و - النّمط الصّيغيّ المصدريّ «فَعَلَانٌ» في مثل: جال، جَوَلًا وجَوَلَانًا⁽³⁷⁾.

نرجع التّرادف الصّيغيّ المتمثل في النّماذج السّابقة في وجود أنماط صيغيّة مصدرية مرادفة ل «فَعَلٌ» إلى قيد شكليّ دلاليّ يجعل من المصدر على «فَعَلٌ» مصدرًا عامًا، والمصدر الذي ورد على نمط صيغيّ مرادف له، تخصيصًا دلاليًا، ومن هنا تكون أدًّا وأمرا وأبًا وأبّقا وأملاً وجَوَلًا جميعها مصادر أصلية صيغت على «فَعَلٌ». أمّا المصدر «أدِيدًا» الذي صيغ على «فَعِيلٌ» والدالّ على صوت الجمل ففيه تخصيص دلاليّ نظرا لقياسيّة هذا النّمط الصّيغيّ في دلالته على

(33) م. ن، ج، 1، ص 10.

(34) م. ن، ج، 1، ص 26.

(35) م. ن، ج، 1، ص 1.

(36) م. ن، ج، 1، ص 3.

(37) أبو العزم عبد الغنيّ، معجم الغنيّ الزّاهر، 2013، ج 2، ص 1160.

الصّوت، وفي هذا يقول الاستراباذي « والغالب. في الأصوات أيضا الفَعَال [...] ويأتي فيها الكثير على فَعِيل»⁽³⁸⁾.

أما المصدر «إِمَارَة» فقد صيغ على «فِعَالَة» وفي ذلك تخصيص دلاليّ أيضا، ذلك أنّ «فِعَالَة» تكون للدلالة على الحرفة، وفي هذا السياق يقول ابن فارس «وَفِعَالَة في الصناعات كالنّجارة والنّجارة»⁽³⁹⁾. وإذا كانت الإمارة لا تدلّ على الحرفة دلالة مباشرة فهي تدلّ عليها من خلال أحد خصائصها المرجعية وهي المداومة.

وبالنسبة إلى «أَبَاب» الذي اشتقّ على النمط الصيغيّ «فَعَال» المشارك لـ«فَعَل» في الدلالة على العمل، فقلّة اطّراده تعود إلى أنّ «فَعَل» خاصّ بالعربية أمّا «فَعَال» فمشارك بين جميع اللّغات السامية⁽⁴⁰⁾.

وتحليل «فِعَال» المرادفة لـ«فَعَل» في «إِبَاق» و«أَبَق» على دلالة المباعدة. وفي هذا يقول سيبويه «ومما تقاربت معانيه فجاؤوا به على مثال واحد نحو الفرار والشراد [...] وهذا كلّ مباعدة»⁽⁴¹⁾.

أما «فَعَلَان» وهو النمط الصيغيّ لجَوْلَان فقد جاء مرادفا لـ«فَعَل» وما يبرّر نظاميّة هذا الترادف وعدم شذوذه هو أنّ «فَعَلَان» تصاغ عليها المصادر الدّالة على الحركة وفي هذا يقول صاحب الكتاب «وقد جاؤوا بالفَعَلَان في أشياء تقاربت. وذلك الطّوفان والدّوران والجولان. شبهوا هذا حيث كان تقلّبا وتصرفا بالغليان والغثيان (...) وقد قالوا الجَوْل والغَلّي فجاؤوا به على الأصل»⁽⁴²⁾.

أثبتنا من خلال النماذج التمثيلية السابقة أنّ مرادفة بعض الأنماط الصيغيّة وهي في نماذجنا «فَعِيل» و«فِعَالَة» و«فَعَال» و«فِعَال» و«فَعَلَان» لـ«فَعَل» وهو

(38) الاستراباذي، شرح الشّافية، 1986، ج1، ص155.

(39) ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، 1997، ص171.

(40) لمزيد التعمّق بنظر الشّتوي، مصادر الثّلاثي المجرد بين القياسيّة والسّماعيّة، 2002، ص195.

(41) سيبويه، الكتاب، ج4، ص12.

(42) م.ن، ج4، ص12.

النَّمط الصَّيْغِيُّ الْأَصْلِيُّ لِمَصَادِرِ «فَعَلَّ» لَيْسَتْ ظَاهِرَةً شَادَّةً بِمَا أَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلتَّبْرِيرِ وَقَدْ أَثْبَتْنَا انْتِظَامَهَا اسْتِنَادًا إِلَى قَيْدِ الْعِلَاقَاتِ الشَّكْلِيَّةِ الدَّلَالِيَّةِ، فَأَرْجَعْنَا ظَاهِرَةَ التَّرَادِفِ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ إِلَى التَّخْصِيصِ الدَّلَالِيِّ خَاصَّةً.

ب- الْمَبْرَرَاتُ الدَّلَالِيَّةُ لِلتَّرَادِفِ الصَّيْغِيِّ

وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّرَادِفِ الصَّيْغِيِّ فِي مَصَادِرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ نَذَرُ أَيْضًا الْمِثَالِ التَّالِي:

-أَبَتْ، أَبْتًا وَأَبُوتًا: أَبَتْ الْيَوْمَ اشْتَدَّ حَرُّهُ وَسَكَنْتَ رِيحُهُ⁽⁴³⁾.

فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ تَرَادَفَ النَّمَطَانِ الصَّيْغِيَّانِ «فَعَلَّ» وَ«فُعُولَ» وَنَبَّرَ وَجُودَ «فُعُولَ» إِلَى جَانِبِ «فَعَلَّ» بِقَيْدِ دَلَالِيٍّ يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْلِ الْجَذْعِيِّ الْفِعْلِيِّ وَيَتِمَثَّلُ فِي لَزُومِهِ، ذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ لَازِمًا يَكُونُ مَصْدَرُهُ عَلَى «فُعُولَ». وَفِي هَذَا السِّيَاقِ يَقُولُ صَاحِبُ الْكِتَابِ «وَأَمَّا كُلُّ عَمَلٍ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَنْصُوبٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِعْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّذِي يَتَعَدَّى، وَيَكُونُ الْأَسْمُ فَاعِلًا وَالْمَصْدَرُ فُعُولًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: قَعَدَ قَعُودًا وَهُوَ قَاعِدٌ، وَجَلَسَ جُلُوسًا وَهُوَ جَالِسٌ»⁽⁴⁴⁾.

لَا يَمْنَعُ الْقَيْدَ الدَّلَالِيَّ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْتِنَادِ فِي تَعْلِيلِ التَّرَادِفِ إِلَى قَيْدِ قَوَاعِدِيٍّ عَامٍ هُوَ قَيْدُ الْبَدَائِلِ اللَّهْجِيَّةِ، خَاصَّةً أَنَّ الْقِدَامِيَّ قَدْ قَاسَا عَلَى جَمِيعِ اللَّهْجَاتِ وَهُوَ مَا يَفْسِّرُ أَطْرَادَ الْبَدَائِلِ اللَّهْجِيَّةِ وَقِيَاسِيَّتَهَا.

ج- الْمَبْرَرَاتُ الصَّوْتِيَّةُ لِلتَّرَادِفِ الصَّيْغِيِّ

مِنَ التَّمَاذِجِ التَّمْثِيلِيَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى التَّرَادِفِ الصَّيْغِيِّ فِي صِيَاحَةِ الْمَصَادِرِ، وَالتِّي رَأَيْنَا أَنَّ الْقَيْودَ الْقَوَاعِدِيَّةَ الصَّوْتِيَّةَ فِي الْمَادَّةِ الصَّوْتِيَّةِ لِلْأَصْلِ الْجَذْعِيِّ كَفَيْلَةُ بِتَبْرِيرِهَا، نَذَرُ:

أ- النَّمط الصَّيْغِيُّ الْمَصْدَرِيُّ «فُعِيلٌ» مُرَادِفٌ لِ«فَعُلٌ» فِي مِثْلِ: رَقِي، رَقِيٌّ وَرُقِيٌّ⁽⁴⁵⁾.

(43) أَبُو الْعِزْمِ عَبْدِ الْغَنِيِّ، مَعْجَمُ الْغَنِيِّ الرَّاهِرِ، 2001، ج 1، ص 18.

(44) سَبِيوِيَّةٌ، الْكِتَابُ، ج 4، ص 9.

(45) عَبْدِ الْغَنِيِّ، مَعْجَمُ الْغَنِيِّ الرَّاهِرِ، 2013، ج 2، ص 1152.

ب- النمط الصيغيّ المصدريّ «فَعْلٌ» مرادف لـ «فَعْلٌ» في مثل: رَوِيَ، رِيٌّ ورَوَى⁽⁴⁶⁾.

يكشف النمطان الصيغيّان «فُعِيلٌ» و«فِعْلٌ» المرادفان لـ «فَعْلٌ» عن علاقة استبدالية غير متكافئة مع الصيغة المصدرية الأصلية «فَعْلٌ»، ذلك أنّهما صيغتان غير مطردتين، ونرجع عدم أطرادهما إلى ثقل بنيتهما المقطعية، ناهيك عن انعدام التنوع على مستوى المدى الحركي الذي ينقل الحركة من القصر إلى الطول، فضلا عن التجاور غير المحبذ في العربية بين الكسرة والفتحة. إلا أنّ ما يبرر وجودهما هو عامل صوتي يتعلّق بالعلّة المتعلقة بالأصل الجذعيّ الرئيسيّ، فهي التي وجّهت نحو تكوّن صيغم جديد.

نتبنّ ممّا تقدّم أنّ إدراج مداخل فرعية - هي في بحثنا عبارة عن مصادر مصوغة من الثلاثيّ المجرد - في المدخل القاموسيّ الرئيسيّ في إطار بنية نصّ التعريف القاموسيّ، قائم على أسس نظرية تبحث فيها المعجمية النظرية تتمثل في مبررات لسانية تتعلّق بالجانب الشكليّ للوحدة المعجمية، وأخرى تتعلّق بجانبها الدلاليّ، وأخرى تتعلّق بالجانب الشكليّ الدلاليّ، وهو ما يشرع القول إنّ التطبيق القاموسيّ امتداد للنظرية المعجمية.

2.5 الاسترسال واختلاف المترادفات الصيغية المصدرية من «المعجم الوسيط» إلى «معجم الغنيّ الزاهر»

تكشف المقارنة بين المصادر المدرجة في بنية النصّ القاموسيّ في «المعجم الوسيط» والمصادر المدرجة في بنية النصّ القاموسيّ في «معجم الغنيّ الزاهر»، عن عدم تطابق واختلاف. ورغم هذا الاختلاف فإننا نرى أنّ كلّ قاموس من القاموسين لم يخرق قوانين الصياغة الصرفية للمصادر، ذلك أنّ النمط الصيغيّ «فَعْلٌ» كان أكثر تواترا وأطرادا نظرا لخفة بنيته المقطعية، وهو ما يؤكّد أنّ الفرش المعجميّ النظريّ قد سبق التطبيق القاموسيّ، إلا أنّ ما يشدّ الانتباه هو اتّصال الأصول الجذعية الفعلية الرئيسية في أحد القاموسين بأنماط صيغية مصدرية

(46) م.ن، ج2، ص1422.

مختلفة عن الأنماط الصّيغيّة المصدرية التي تتصل بها نفس تلك الأصول في القاموس الثاني.

ولئن بدا اختلاف الصيغ المصدرية من «المعجم الوسيط» إلى «معجم الغنيّ الزّاهر» داعماً للاعتباطيّة وانعدام الاسترسال بين المعجميّة النّظريّة القاموسيّة، فإنّ النّظرة العميقة تؤكّد عكس ذلك فالاختلاف وإن كان مظهرًا بارزاً في صياغة المصادر، فإنّ القاموسيّ لا يخرج فيه عن حدود القواعد التي تقنن عمليّة الصّيغة وتجعلها محصورة في عدد معيّن من الأنماط الصّيغيّة لا تخرج عنها، وهو ما يتطلّب منه الإلمام بالقيود الشكليّة والقيود الشكليّة الدلاليّة والقيود الدلاليّة لاشتقاق المصادر من الأصول الجذعيّة الرئيّسة حتى لا يحيد عن القوانين المضبوطة عند صياغة المصدر لإدراجه في بنية النّصّ القاموسيّ. ونحلل ممّا ورد في القاموسين التّمودج التّالي:

أَجَمَ: أَجَمًا وَأَجُومًا⁽⁴⁷⁾.

أَجَمَ: أَجَمًا وَأَجُومًا وَأَجِيمًا⁽⁴⁸⁾.

تمثّل الاختلاف الصّيغيّ في المثال السّابق في صياغة المصدر من أَجَمَ على نمطين صيغيين هما «فَعَلٌ» و«فُعُولٌ» في المعجم الوسيط أمّا في معجم الغنيّ الزّاهر فقد صيغ المصدر على ثلاثة أنماط صيغيّة هي «فَعَلٌ» و«فُعُولٌ» و«فَعِيلٌ» أي بإضافة النمط الصيغيّ «فَعِيلٌ» ولئن كان «فَعَلٌ» نمطاً صيغيّاً قياسيّاً لصياغة المصدر، فما يبرّر حضور النمط الصيغيّ «فُعُولٌ» هو خاصيّة اللزوم في الفعل ذلك أن هذا النمط الصيغيّ قياسيّ لصياغة المصادر المتعلقة بالأصول الجذعيّة الرئيّسية على وزن «فَعَلٌ» وتحديدًا اللّازمة منها.

نرى أنّ إضافة «فَعِيلٌ» في معجم الغنيّ الزّاهر تأكيد لحضور التّمهيد المعجميّ النّظريّ السابق للتّأليف القاموسيّ وإثبات للقول إنّ القاموس امتداد للمعجم، ذلك أن هذه الإضافة مبرّرة لسانيّاً فبالعودة إلى المعجم الوسيط نجد أنّ من معاني

(47) مجمع اللّغة العربيّ بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ج 1، ص 7.

(48) عبد الغنيّ، معجم الغنيّ الزّاهر، 2013، ج 1، ص 68.

أَجَمَ: النَّارُ أَجَّتْ أَي تَلَهَّبَتْ وَكَانَ لِلْهَيْبِهَا صَوْتًا⁽⁴⁹⁾. يُظْهِرُ الْمَعْنَى السَّابِقَ لِأَجْمِ عِلَاقَةَ هَذَا الْأَصْلِ الْجَذْعِيِّ بِدَلَالَةِ الصَّوْتِ مِمَّا يَبْرُرُ حُضُورَهُ فِي مَعْجَمِ الْغَنِيِّ الزَّاهِرِ إِضَافَةً إِلَى «فَعَلٌ» وَ«فُعُولٌ» فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذَا النَّمْطَ الصِّيغِيَّ يَرْتَبِطُ بِدَلَالَةِ الصَّوْتِ - كَمَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا - وَهُوَ مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ التَّنْظِيرَ الْمَعْجَمِيَّ يَسْبِقُ التَّطْبِيقَ الْقَامُوسِيَّ. وَنَرْجِعُ غِيَابَ هَذِهِ الصِّيغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ مِنَ الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ إِلَى خِيَارٍ مِنْهُجِيٍّ نَصَّ عَلَيْهِ مَوْلُفُو الْمَعْجَمِ مِنْذُ الْمَقْدَمَةِ فَقَدْ «عَنِيَتِ اللَّجْنَةُ بِإِثْبَاتِ السَّهْلِ الْمَأْنُوسِ مِنَ الْكَلَامِ وَالصِّيغِ»⁽⁵⁰⁾.

إِنَّ الْاِخْتِلَافَ الصِّيغِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حُدُودِ مَا تَسْمَحُ بِهِ الْقِيُودُ وَالْاِخْتِلَافِ الْمَسْجَلِ فِي أَحَدِ الْقَوَامِيسِ مَقَارَنَةً بِقَامُوسٍ آخَرَ هُوَ مَجْرَدٌ تَوْسِيعٌ لِمَسَاحَةِ الْعِلَاقَاتِ الْاِسْتِبْدَالِيَّةِ (Relations paradigmatiques) وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلَاقَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ الْاِخْتِلَافِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الشَّكْلِيِّ. وَالْهَدَفُ مِنَ الْاِسْتِبْدَالِ هُوَ ضَمَانُ نَجَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّوَاصُلِ أَي أَنَّ اِحْتِمَالَ سُوءِ التَّفَاهَمِ هُوَ الدَّافِعُ إِلَى اِسْتِبْدَالِ نَمَطٍ صِيغِيٍّ بآخر.

خاتمة

عالجنا في هذا البحث مسألة معجمية متمثلة في الترادف الصيغي في إطار الاسترسال بين المعجمية النظرية والقاموسية، فبيننا أن هذه الظاهرة شائعة في جلّ الأجزاء المقولية المعجمية، وسعينا إلى تبرير وجودها استنادا إلى قيود قواعدية عامة وأخرى خاصة. وقد أشرنا إلى أن من مكونات بنية النصّ القاموسي عنصرًا يتعلّق بإدراج مداخل فرعية هي المشتقات تحت المدخل الرئيسي، وخصصنا بالمعالجة في هذا البحث مصادر الثلاثي المجرد، فنظرنا فيها من حيث ترادفها واختلافها من قاموس «المعجم الوسيط» إلى قاموس «معجم الغنيّ الزاهر» ونرى أن قابلية الأنماط الصيغية المصدرية - رغم تعددها واختلافها - للتبرير اللساني، يكشف أمرين:

(49) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ج 1، ص 6.

(50) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ص 27.

1 - التّرادف الصّيغيّ ليس خياراً لسانياً بل هو نظام علائقيّ معقلن تملّيه الآليات اللّغويّة.

2- الاسترسال قائم بين المعجميّة النّظريّة والقاموسيّة، وهو ما يوجب ضرورة تسلّح القاموسيّ بالمعرفة المعجميّة النّظريّة حتى يستطيع معالجة عناصر نصّه القاموسيّ، ويقود هذا إلى الإقرار بأنّ التّأليف القاموسيّ ليس مجرد صناعة تغلب عليها الهواية.

المراجع والمصادر

المراجع العربيّة:

- أبو العزم، عبد الغنيّ، معجم الغنيّ الزّاهر، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2013.
- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، الإدارة العامّة للمعجميّات وإحياء التّراث، اسطنبول، دار الدّعوة، 1989.
- -----، المعجم الكبير، الإدارة العامّة للمعجميّات وإحياء التّراث، اسطنبول، 2006.
- ابن سعيد المؤدّب (محمّد بن القاسم)، دقائق التّصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، ط1، دار البشائر للتّوزيع، دبي، 2004.
- ابن فارس (أبو الحسن أحمد)، (395هـ/1004م)، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم أحمد حسن بسطجي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997.
- ابن مراد (إبراهيم)، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____، مقدّمة لنظريّة المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 2010.
- _____، الصيغمية المعجمية، مجلة المعجمية، بتونس، 1997.
- الاستراباذي (رضي الدّين)، (715هـ/1315)، شرح الشافية، تحقيق محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفازف، ومحمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1986، 3ج.
- بشر (كمال)، دور الكلمة في اللّغة، مكتبة الشّباب القاهرة، ط1، 1962.

- السمعلي الزواري (عواطف)، دور المكوّن الصّرفيّ في انتظام المعجم، بحث مقدّم في إطار نيل شهادة الدكتوراه بكلّة الآداب بمنوبة، (تحت إشراف الأستاذة زكية السائح دحماني).
- سيويوه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، (180هـ / 796م)، الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 5 ج.
- -السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمان)، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، 1986.
- الشّتوي (منصور)، مصادر الثّلاثيّ المجرّد بين القياسيّة والسّماعيّة، بحث مقدّم في نطاق شهادة الدّراسات المعمّقة بكلّيّة الآداب بمنوبة سنة 2002، (تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد).
- الشّريف (شكري)، مظاهر من انتظام المعجم، مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، 2015.
- شندول (محمّد)، الصّرف العربيّ بين المقاربات اللّغويّة القديمة والمقاربات اللّسانية الحديثة، مركز النّشر الجامعي، 2015.
- عزيزة (نور الدين)، المصدر في اللّغة العربيّة من خلال نصّ حديث، بحث مقدّم في نطاق شهادة الكفاءة في البحث، تونس، 1975.
- الغلاييني (مصطفى)، نظرات في اللّغة والأدب، مطبعة طبارة، بيروت، 1927.
- ميلاد (خالد)، المصدر في اللّغة العربيّة، دراسة إحصائيّة من خلال نصوص للجاحظ، بحث مقدّم في نطاق شهادة الكفاءة في البحث، تونس، 1975 - 1976.
- النصراوي (الحبيب)، الأنماط الصّيغيّة ودلالاتها في المعجم، مجلة المعجميّة، 15-14 (1998-1999)، ص 181-233.

- المصادر والمراجع الأعمية:

- Corbin,Danielle : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique ;Presse Universitaires de Lille,1987.
- Saussure (F) : Cours de linguistique générale, Paris,1972 .